مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٨١

الاثنين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديفيس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/287)

03-65588 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/287)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وبابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي أعطيه الكلمة.

السيد تورك (تكلم بالانكليزية): في الإحاطة الإعلامية الأخيرة، بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أبلغ المجلس باستكمال المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة في بوغانفيل. ونتيجة لذلك، أودع جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة ما يربو على ٩٠٠ ١ قطعة سلاح في ١٦ حاوية و ٦٨ شاحنة كل منها مقفلة بقفلين، احتفظ القائد المعني بأحد المفتاحين كما احتفظ بالمفتاح الآخر المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل، في انتظار القرار النهائي بشأن مصير هذه الأسلحة. وإنجاز هذا العمل الهام أتاح للحكومة الوطنية إجراء التعديل الدستوري وسن القانون الأساسي بشأن بناء السلام في بوغانفيل. وقد عجَّل هذا العمل أيضا إجراء المشاورات بين الأطراف بشأن وضع دستور لبوغانفيل، وتفويض سلطات الشرطة ووظائفها للحكومة المؤقتة لمقاطعة بوغانفيل، والترتيبات الأخرى التي يلزم اتخاذها قبل إجراء الانتخابات لقيام حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل. واستكمال المرحلة الثانية قرّب الأطراف من اتخاذ قرار بشأن المصير النهائي للأسلحة المحتجزة في حاويات، أي المرحلة الثالثة للتخلص من الأسلحة.

واليوم يسرنا أن نبلغ بإحراز تقدم في معظم المجالات الآنفة الذكر، كما أود أن أحيط مجلس الأمن علما بآخر التطورات.

أود أن أبدأ بالعملية الدستورية. على أثر الانتقاد القاسي جدا للتأخيرات التي سببها النائب العام في بابوا غينيا الجديدة، عرض في نهاية المطاف النائب العام في تشرين الأول/أكتوبر تعليقاته التي طال انتظارها على الحكومة الوطنية بشأن المشروع الثاني لدستور بوغانفيل. ويشارك مسؤولون من الجانبين حاليا في تسوية خلافاتهم المتعلقة بالاتساق بين المشروع الثاني لدستور بوغانفيل ودستور بابوا غينيا الجديدة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أكد المجلس التنفيذي الوطني – مجلس وزراء حكومة بابوا غينيا الجديدة – من جديد التزامه الصارم بالوفاء بنص وروح اتفاق بوغانفيل للسلام، وبتنفيذ القوانين المماثلة. ومن المتوقع في المستقبل القريب جدا أن تقدم حكومة بابوا غينيا الجديدة لقادة بوغانفيل تعليقاتها بشأن المشروع الثاني للدستور.

وبعد التغلب على الخلافات الدستورية المتبقية، سيكون الطريق ممهدا لأبناء بوغانفيل لكي يتابعوا مهمة وضع المشروع الثالث والأخير للدستور. ومن المتوقع أنه يمكن اعتماد دستور بوغانفيل رسميا في حوالي شباط/فبراير أو آذار/مارس ٢٠٠٤ ، وأن توافق عليه الحكومة الوطنية بحلول تموز/يوليه أو آب/أغسطس ٢٠٠٤. وفورا بعد ذلك، سيدخل الدستور حيز النفاذ. وعقب موافقة الحكومة على الدستور، يقدر أن تكون هناك حاجة إلى فترة ستة أشهر لاستكمال الاستعدادات لإجراء الانتخابات.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة التخلص من الأسلحة وأن أقدم تقريرا عن الموقف المشترك بشأن المرحلة الثالثة لتخلص جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة من الأسلحة.

وفي الاجتماع الذي عقد بين الفصائل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في جزيرة نيسان في بوغانفيل، اتخذ جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة قرارا أعلن أن المصير النهائي للأسلحة المحتجزة في حاويات هو التدمير. ووفقا لذلك القرار، ينبغي أن يجري التدمير ”حالما يتم استكمال العناصر الأساسية لعملية السلام“. وتشمل العناصر أو الشروط دخول دستور بوغانفيل حيز النفاذ، وتسوية المسائل العالقة مع قوة دفاع ميكاموي، وتحقيق المصالحة بين قوة دفاع ميكاموي، وجيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة، الفصيلين المسلحين في بوغانفيل. ويبشر توصل جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة إلى موقف موحد بشأن تدمير الأسلحة بالخير بالنسبة للاجتماع الثاني للجنة الاستشارية لعملية السلام الذي سيعقد في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي ذلك الاجتماع، يتوقع أن تفي حكومة بابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل ببعض الشروط التي أعلنتها فصائل بوغانفيل أو أن تعدل هذه الشروط، مما ييسر اعتماد المرحلة الثالثة بشأن المصير النهائي للأسلحة.

ووفقا لاتفاق السلام، ينبغي اتخاذ قرار بشأن المصير النهائي للأسلحة المحتجزة في حاويات – كما قلت، حوالى ١ ٩٠٠ قطعة سلاح – قبل ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وبما أن الحكومة الوطنية تفضل التدمير، فليس من المتوقع أن يكون هناك خلاف بشأن النقاط الجوهرية. وبالنسبة لتنفيذ القرار الذي سيتخذ في نهاية المطاف، فقد أعد مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، لفائدة الأطراف، بيانا بالمسائل الإدارية والتقنية التي تلزم معالجتها قبل بدء عملية تدمير الأسلحة. ومن المتوقع أن يكون لتلك العوامل تأثير على توقيت ذلك القرار وتنفيذه.

ومع ذلك، بالرغم من الحاجة إلى إجراء مشاورات بشأن هذا الأمر بين جميع الأطراف، فإن الطريق ممهد الآن أمام الأشخاص، أو مناطق بأسرها، يرغبون في البدء بتدمير الأسلحة بناء على تقديرهم الخاص. بيد أنه يبدو من غير المرجح أن يجري تدمير معظم الأسلحة المحتجزة في حاويات

حتى العام القادم. وفي ذلك الصدد، يشعر مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بالامتنان على عروض الدعم التقني التي تعهد بها الشركاء الإقليميون بغية تيسير عملية التدمير. ويشكل قرار جيش بوغانفيل الثوري/وقوة بوغانفيل للمقاومة المتعلق بالأسلحة خطوة أولى هامة في عملية إنشاء بوغانفيل خالية من الأسلحة، وفي تعزيز نوع المناخ الذي يتوقعه اتفاق السلام لإجراء الانتخابات.

وأود الآن أن أحيط المجلس علما بشأن مسألة تفويض سلطات الشرطة. وتتوطد عملية تهيئة المناخ الضروري لإجراء الانتخابات بالتطورات المتعلقة بالشرطة، وهي التطورات التي تمكّن أبناء بوغانفيل من السيطرة القانونية على القانون والعدالة. وقرر المجلس التنفيذي الوطني أن يفوض سلطات الشرطة ووظائفها للحكومة المؤقتة لمقاطعة بوغانفيل. ومن المتوقع أن يقام حفل التسليم الرسمي في بوكا في الأيام المقبلة: ١٦ أو ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي غضون ذلك، يجري استكمال الترتيبات للمزيد من تعزيز قدرات القانون والعدالة في بوغانفيل من خلال نشر ٣٠ من شرطة بوغانفيل من الجزء الرئيسي من البلاد وتوظيف أول ٥٠ من ١٠٠ من الأفراد المجندين للتدريب على أعمال الشرطة من أبناء بوغانفيل.

وأود أن أقول بضع كلمات عما يسمى ”المنطقة المحظورة“. ولئن أحرز بعض التقدم في المنطقة التي يسيطر عليها فرانسيس أونا، فإنه ما زال يرفض تخزين أسلحة قوة دفاع ميكاموي. ويمكن أن يكون لموقفه بشأن هذه المسألة تأثير على سرعة وتوقيت تنفيذ قرار جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة بتدمير أسلحتهما. وما زال مؤيدو فرانسيس أونا يحتفظون بنقاط تفتيش على الطرق تمنع إيصال الخدمات الحكومية والمساعدة الإنمائية إلى ما يسمى بالمنطقة المحظورة. ونؤمن بأن أبناء بوغانفيل سيتمكنون من تسوية خلافاتهم بشأن هذا الأمر. وهي عملية ستستغرق بعض الوقت. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تقف الأمم المتحدة على استعداد لبذل مساعيها الحميدة فيما يتعلق بالمبادرات في هذا المجال.

والآن أود أن أشير بإيجاز إلى المسائل العالقة لعملية السلام. وإن القرار المتوقع بشأن المصير النهائي للأسلحة المحتجزة في حاويات في إطار المرحلة الثالثة ينبغي أن يبرر إنهاء الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

كما يعتبر إنهاؤها بمثابة امتثال للقرار الذي اتخذه المجلس في العام الماضي بشأن المسألة.

ويدرك مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل الموعد الذي حدده المجلس لإغلاقه وانسحابه. بيد أن عملية السلام لن تكون قد وصلت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى نتيجتها المنطقية والكاملة، أي تشكيل حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي. وهذا هو سبب تأييدنا لرأي حكومة بابوا غينيا الجديدة الذي أعربت عنه في رسالة وزير الخارجية رابي ناماليو المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والموجهة إلى الأمين العام ورأي أحزاب بوغانفيل بوجه عام، بأن الوجود السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل يظل مطلوبا. ونحن ندرك في الوقت نفسه، ما أعرب عنه المجلس بعدم جواز الإبقاء على ولاية الأمم المتحدة في بوغانفيل مفتوحة، وضرورة ربط هذه الولاية بمعايير محددة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للتأييد الذي أعرب عنه المجلس لتوصيات الأمين العام في الماضي، بتمديد ولاية بوغانفيل دون ملاك كبير للموظفين أو تعديل في الميزانية. ونعتقد هذه المرة بأن نضج عملية السلام بالإضافة إلى النطاق المحدود للمهام التي لا يزال يتعين إنجازها يتطلب إجراء تخفيض كبير لحجم مكتب الأمم المتحدة في بوغانفيل. ونعتقد اعتقادا جازما بأن هذا سيوجه رسالة تشجيع قوية

جدا للأطراف ورسالة تأييد لسكان بوغانفيل على تولي زمام أمرهم بأنفسهم بصورة متزايدة.

ونظرا لانسحاب فريق بوغانفيل الانتقالي الذي يتكون من أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو، فإن استمرار وجود الأمم المتحدة السياسي سيساهم أيضا في بناء الثقة فيما بين أطراف عملية السلام، ويعزز الاستثمار الكبير الذي استثمرته المنظمة والمجتمع الدولي في هذه العملية. وسيعطي للحكومة التي تتمتع بالاستقلال الذاتي فرصة عادلة لبدء حياتها في بيئة من شأنها أن توفر إمكانية معقولة لمواصلة تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الجزيرة.

هذا هو الأساس الذي نقترح إنشاء بعثة جديدة عليه. وترى الأمانة العامة في ضوء ما تقدم، أنه ينبغي تشكيل بعثة لمراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل تخلف مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، من أجل الاضطلاع بالمهام التالية: أولا، ترؤس اللجنة الاستشارية لعملية السلام؛ ثانيا، تقديم التقارير عن الأمن وما يلي ذلك من تدمير الأسلحة التي تمت مصادرتها؛ ثالثا، مراقبة العملية الدستورية التي ستفضي إلى اعتماد دستور بوغانفيل؛ رابعا، التحقق من امتثال الأطراف لخطة التخلص من الأسلحة والمصادقة عليها، تمهيدا لإجراء الانتخابات؛ خامسا، القيام بالمساعي الحميدة الأخرى حسب الاقتضاء أو عندما تطلب الأطراف ذلك.

ولأن من المتوقع أن تضطلع بعثة المراقبين بدور محدود إلى حد أكبر في عملية السلام الجارية، فإننا نقترح تخفيض عدد موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بنسبة ٥٠ في المائة. ويتكون مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل حاليا من رئيس البعثة، واثنين من المستشارين السياسيين ومستشار عسكري واثنين من موظفي الدعم. وستتكون البعثة المخفضة المقترحة التي ستخلف مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل من رئيس البعثة ومستشار سياسي واحد واثنين من موظفي الدعم. ومن المتوقع أن يسفر ملاك الموظفين الجديد وتعديل الولاية عن تحقيق وفورات هامة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة عملها في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الجوانب العملية لبناء السلام في بوغانفيل، لكنها ينبغي أن تحافظ على وضعها المستقل لأن ولاية البعثة سيكون لها طابع سياسي محدد بوضوح. وشرعت إدارة الشؤون السياسية في الوقت نفسه، في مشاورات مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بورت مورسبي بشأن تشاطر حيز المكاتب في كل من بوكا وأراوا. وإذا ما نجحت عملية التشاطر، فستؤدي إلى تخفيض تكاليف تشغيل المكتب الجديد. ويعمل البرنامج الإنمائي، بالتوازي، على إنجاز المرحلة الثانية من برنامجه لإصلاح بوغانفيل الذي سيشمل تقديم المساعدة في مجالي الزراعة وبناء القدرات وغير ذلك من المجالات.

في الختام أود أن أعرب عن أملنا بأن يعرب المجلس عن تأييده لتوصيات الأمين العام بشأن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل لفترة ستة أشهر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وإذا ما تم إقرار توصيات الأمين العام، فإن الأمانة العامة ستواصل تقديم التقارير إلى المجلس عن هذه المسألة في النصف الأول من العام القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم لعقد هذه الجلسة حول الحالة في بوغانفيل. ونود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام المساعد دانيلو تورك للإحاطة الإعلامية التي قدمها عن التطورات الأخيرة في

الجزيرة. ونود أن نعرب عن تأييدنا للتحليل الذي قدمه والنتائج التي توصل إليها.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا للتقدم المحرز في عملية السلام، وإنجاز المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة وإصدار التشريعات التي سنتها الحكومة، وتعزيز التعاون بين سلطات بابوا غينيا الجديدة وزعماء بوغانفيل. وتحولت هذه الروح من الالتزام والثقة بين الأطراف إلى المشاورات التي حافظ عليها الطرفان منذ شهر شباط/فبراير بعد توقيع مذكرة التفاهم التي نصت على إنشاء آلية للتشاور بشأن جميع جوانب ضمان الاستقلال الذاتي لبوغانفيل.

ونعتبر أن التطورات التي حدثت مؤخرا، أي الاتفاقات التي توصلت إليها الهيئة المؤقتة للإشراف المشترك بشأن المسائل المعلقة لاتفاق السلام في بوغانفيل مشجعة جدا. ونحن مدركون لأهمية وضع دستور من أجل قيام حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي في بوغانفيل ضمن إطار بابوا غينيا الجديدة فضلا عن الأولويات الأخرى التي وضعتها الحكومة من أجل توطيد المكاسب التي تم الحصول عليها حتى الآن في بوغانفيل.

ويعتبر إنجاز عملية التخلص من الأسلحة، وتوفير الأمن وصون النظام العام في ظل سيادة القانون، وتفويض الصلاحيات والمهام إلى السلطات في بوغانفيل، وبناء سلطة سياسية ومدنية، بمثابة أسس السلام التي تشكل في رأينا من أهم العناصر الحاسمة لتنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام. وإن التزام الطرفين بالتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق وإدراكهما أن تحقيق السلام هو بأيدي الرجال والنساء في بوغانفيل وفي بابوا غينيا الجديدة، يبعثان على الأمل بأن التوصل إلى حل سلمي دائم لمسألة بوغانفيل أصبح ممكنا.

ويعرب وفدي عن تقديره الإيجابي البالغ للعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بقيامه بتقديم الدعم المستمر لعملية السلام. كما اضطلعت أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو، بمشاركتها في فريق بوغانفيل الانتقالي بدور بارز في تثبيت استقرار الوضع. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالإضافة إلى مجتمع المانحين الدولي، بغية استعادة السلام في بوغانفيل وتوطيده.

في الختام، نود أن نؤكد رأي قيادة البلد حول الدور الهام الذي يتوقع أن يضطلع به مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في المرحلة الانتقالية التي ستفضي إلى إجراء الانتخابات في بوغانفيل من أجل تشكيل حكومة للجزيرة تتمتع بالاستقلال الذاتي. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده لتوصيات الأمين العام بشأن إنشاء بعثة جديدة لمراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل لكفالة قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة والوساطة حتى إنجاز عملية السلام بإنشاء حكومة في بوغانفيل تتمتع بالاستقلال الذاتي.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر الأمين العام المساعد تورك على الإحاطة الإعلامية التي جاءت في الوقت المناسب عن حالة العملية السياسية والعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتيحت لنا للاستماع إلى آراء الدول المجاورة التي ما فتئت معنية بصورة فريدة بتحقيق الاستقرار في بوغانفيل. ونعرب عن تأييدنا للتوصية بأنه ينبغي إنشاء بعثة مراقبين مؤقتة للمتابعة من شأنها أن تيسر إنجاز العملية الدستورية وإكمال عملية تدمير الأسلحة.

لقد تكلل عمل بعثة الأمم المتحدة السياسية في بوغانفيل بالنجاح. وسوف تقوم بعثة مؤقتة للمراقبين بتأمين المرحلة الانتقالية اللازمة لتهيئة الأجواء أمام مزيد من الأمن والتنمية الاقتصادية. وإننا نقدر الجهد الذي تبذله الجهات

الفاعلة في المساعدة في عملية تثبيت الاستقرار، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام نويل سنكلير على ما يبذله من جهود في سبيل تيسير العملية الدستورية. وإننا نتطلع إلى النتائج التي سيخرج بها اجتماع اللجنة الاستشارية المعنية بعملية السلام، آملين في أن تتمكن الأطراف كافة من العمل معا من أجل التوفيق بين مختلف مواقفها.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر مساعد الأمين العام دانيلو تورك على التقرير المفصل الذي قدمه والذي يتسم بسعة الشمول. وأود أيضا أن أشيد إشادة قوية بالعمل الممتاز الذي أنجزه العاملون في مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل برئاسة السيد نويل سنكلير.

وأود كذلك أن أهنئ سكان بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل على الإنجازات التي تحققت حتى الآن. ولعل الأطراف أدركت الآن أنها مسؤولة بالكامل عن العملية، وأن عليها بالتالي أن تزيد من جهودها في سبيل تنفيذ أحكام اتفاق السلام.

إن عملية السلام، في رأينا، تمر حاليا بمنعطف حاسم. فولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ورئيسها، السفير سنكلير، ستنتهي في أواخر هذا العام. وتشكل مغادرة المكتب، في رأينا، خطوة تالية منطقية في مساعدة بوغانفيل على الاتكال على ذاتها. فالوقت قد حان لكي يمضي سكان بوغانفيل وبابوا غينيا الجديدة في الإمساك على نحو أمتن بزمام عملية السلام، ولكي يتم تحويل التركيز من بناء السلام إلى بناء القدرات في مرحلة ما بعد الصراع، بما يضمن سيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لذا، من الأهمية بمكان أن يصار دون مزيد من الإبطاء إلى إكمال المهام المتبقية في مجال بناء السلام، ولا سيما العملية الدستورية التي تفضي إلى انتخاب حكومة متمتعة بالحكم الذاتي في بوغانفيل وتدمير جميع الأسلحة التي يتم جمعها. وفي هذا السياق، نرحب ترحيبا حارا بالاتفاق المبدئي الذي أبرمه المحاربون السابقون في ما يتعلق بتدمير أسلحتهم. ونرغب رغبة خالصة في أن تبادر اللجنة الاستشارية المعنية بعملية السلام إلى تثبيت فحوى هذا الاتفاق في اجتماعها الذي سيعقد هذا الأسبوع. وإننا نرى ضرورة المبادرة على الفور إلى تدمير تلك الأسلحة دون فرض مزيد من الشروط.

وعلى نحو ما أبرزته حكومة بابوا غينيا الجديدة في الرسالة التي بعثت بها مؤخرا إلى الأمين العام، أتى التقدم الذي أحرز في النصف الثاني من هذا العام أبطأ مما كان متوقعا. لذا، لا تزال ثمة مهام عالقة كان يفترض أصلا أن يؤديها أفراد مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. بيد أننا لا نرى ضرورة لتمديد الولاية بشكلها الحالي سنة أخرى، بل نفضل وجود عدد أقل من موظفي الأمم المتحدة ولمدة أقصر. من هنا، فإننا نؤيد وندعم بالكامل التسوية التي أوصى بها مساعد الأمين العام تورك.

إننا نشعر بأن عملية السلام قد بلغت حاليا مرحلة ناضجة من الدعم الذاتي. ومن شأن بعثة مؤقتة للمراقبين تضم عددا أقل من موظفي الأمم المتحدة أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات المتبقية. وعلى الأطراف في عملية السلام أن تدرك أن عليها أن تتحرك بسرعة لاستكمال عملية بناء السلام في غضون الأشهر الستة المقبلة، على أن يصار من ثم إلى إجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة.

وختاما، أود أن أشيد بالدعم الذي قدمته الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والجهات الدولية المانحة، وأن أشدد على أهمية الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في إعادة الأمور إلى طبيعتها في المنطقة وتحقيق سلام مستدام فيها. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا أن ألمانيا ستثابر، ضمن

إطار الاتحاد الأوروبي على المساهمة في مواصلة النهوض بمجتمع مدني فاعل في بوغانفيل.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيد دانيلو تورك على إحاطته الإعلامية البالغة الشمول. وترحب فرنسا بالعمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام في بوغانفيل، السفير نويل سنكلير. ونشكر أيضا البلدان التي ساهمت في الفريق الانتقالي في بوغانفيل.

بيد أن القلق ما زال يساور بلدي، رغم التقدم الذي أحرز في الأشهر الأخيرة، بسبب التأخر في إتلاف الأسلحة وفي التصديق على المرحلة الثالثة من خطة السلام وفي تحديد موعد للانتخابات. وكما لاحظ مجلس الأمن في آب/أغسطس، سوف تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في أواخر هذا العام. لكن فرنسا مستعدة لتأييد التمديد مرة أخيرة – وأشدد على كلمة ''أخيرة'' – لولاية المكتب السياسي في عام ٢٠٠٤، نزولا عند طلب بابوا غينيا الجديدة. بيد أننا نؤمن أنه لن يكون بالإمكان تمديد ولاية المكتب سنة أخرى، لأن من شأن ذلك أن يسيء إلى الشعب المعني وأن يظهر بمثابة تأييد لمن تسببوا في التأخر على نحو مجاني وخطر في إيجاد حل سياسي للأزمة.

لذا، ينبغي قصر وجود الأمم المتحدة على الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٤، على نحو ما ورد في مقترح الأمانة العامة. كذلك، ينبغي حصر هذا الوجود ضمن عدد محدود من المراقبين، ويبدو الإبقاء على شخصين اثنين كحد أقصى رقما معقولا. علاوة على ذلك، يبدو أن الشكل والمدة سيكونان كافيين لإنجاز عملية التسوية وعلى نحو ما تم الإشارة إليه، تشمل هذه العملية إتلاف الأسلحة التي يتم جمعها، وعقد جمعية تأسيسية، واعتماد دستور، والتحضير لانتخابات وإنشاء حكومة متمتعة بالحكم الذاتي. لكن مستقبل النجاح في هذه الميادين كافة يقع على عاتق سكان بوغانفيل أنفسهم. فإليهم يعود شأن اتخاذ الخطوات اللازمة في أقرب وقت ممكن لإعادة الأوضاع السياسية إلى طبيعتها.

وختاما، ينبغي أن ينطوي آخر تمديد لولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل على استراتيجية خروج واضحة، وهو ما أشار إليه سفير ألمانيا. فما إن تنتهي مدة الولاية، أعتقد أنه سيكون بمقدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يسهم على أفضل نحو ممكن في توطيد إعادة الأوضاع إلى طبيعتها، وخصوصا في تحسين أداء الإدارة السياسية في الجزيرة.

السيدة آرسي دي جانيت (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد دانيلو تورك، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، على المعلومات التي قدمها لنا.

إن المكسيك تؤمن بأن إنجاز عملية نزع السلاح بنجاح واعتماد دستور يشكلان عنصرين أساسيين في توطيد السلام وإرساء أسس التنمية والنمو الاقتصادي في بوغانفيل، وخاصة في وقت يجري فيه تقليص الوجود الدولي ويستعد فيه شعب الجزيرة لتسلم زمام مستقبله بنفسه. وللمجتمع المانح دور أساسي يؤديه في هذا المسعى من خلال الإسهام في تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عن طريق تحويل الموارد إلى مشاريع البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والتنمية، بما يعزز الانتقال سلميا نحو مستقبل سياسي مستقر للجزيرة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتناننا للعمل الذي قامت به أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو وللدعم الذي قدمته هذه البلدان في البداية عن طريق فريق رصد السلام ثم عن طريق الفريق الانتقالي في بوغانفيل، والذي شارف على إنجاز مهمته.

وإننا ننوه بالتدابير التي اتخذتها حكومة بابوا غينيا الجديدة، من قبيل تفويض السلطات إلى المجلس التنفيذي الإقليمي الانتقالي في بوغانفيل، بما يشمل السيطرة على قيادة الشرطة في بوغانفيل، فضلا عن التعاون المشهود بين بعض المحاربين السابقين في مجال الأمن، وخاصة في منطقتي بوكا وأراوا. ومع أن الأوضاع الأمنية ظلت على استقرارها، ثمة حاجة إلى تعزيز برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم، فضلا عن الجوانب الهيكلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبوغانفيل، بغية تجنب عودة الصراع إلى النشوب. وإننا نوجه نداء إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة وسلطات بوغانفيل لكي تبلغ عن أوجه التقدم المحرز في تنفيذ هذه البرامج، وخاصة في ما يتصل بالقرار النهائي المتعلق بما سيؤول إليه مصير الأسلحة التي تم جمعها خلال المرحلة الثانية من برنامج إتلاف الأسلحة.

وأحطنا علما أيضا بالتقدم المحرز في صياغة مشروع دستور لبوغانفيل، ويجري الآن إعداد التنقيح الثالث له. وقد سبق أن قلت إن المكسيك تعتقد أن الاستكمال الناجح لعملية نزع السلاح واعتماد الدستور عنصران أساسيان في تعزيز السلام وفي وضع أسس تنمية بوغانفيل ونموها الاقتصادي. وفي ذلك الصدد، من الضروري تقديم دعم من الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بإجراء انتخابات وتشكيل حكومة متمتعة بالاستقلال الذاتي وتعزيز مؤسساتها.

وقد تلقت حكومتي المذكرة المتعلقة بالطلب المقدم من حكومة بابوا غينيا الجديدة إلى الأمين العام بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل حتى إجراء الانتخابات بشأن تشكيل حكومة في بوغانفيل تتمتع بالاستقلال الذاتي. وأحطنا علما أيضا باقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة مراقبة للأمم المتحدة في بوغانفيل بولاية مدتها ستة أشهر تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وستدرس المكسيك اقتراح الأمين العام مع مراعاة الآثار المالية المترتبة عن أي قرار على الدول الأعضاء وتبين أفضل سبيل يمكن من خلاله للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز العملية السياسية في بوغانفيل. وسيواصل وفد المكسيك اتخاذ موقف إيجابي فيما يتعلق بالنظر في مشروع القرار المقرر تقديمه في ذلك الصدد.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتنان المكسيك للعمل الذي أنجزه السفير نويل سنكلير وموظفو مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. لقد أدى إخلاصهم إلى إحراز التقدم صوب تحقيق حل دائم للصراع في بوغانفيل.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): أشكر السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا حول تطورات الأوضاع في بوغانفيل.

إن اتفاق بوغانفيل للسلام يهدف إلى إرساء أسس متينة لإقامة مجتمع يتسم بالسلام الحقيقي واستعادة السلطة المدنية في ظل حكومة مستقلة منتخبة بشكل ديمقراطي. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية التي تتعلق بعملية السلام.

أولا، ينبغي الاستمرار في تنفيذ برنامج جمع الأسلحة والتخلص منها، خاصة في ضوء التقدم المحرز لتلك الخطة والنجاح الذي حققته المرحلة الثانية.

ثانيا، إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع ووضع خطط لهم لأنه بدون القيام بذلك، لن يتم القضاء على المخاطر التي يتعرض لها الأمن.

ثالثا، ضرورة حل المسائل العالقة وإدماج كل الفصائل والقوى التي لا تزال خارج إطار عملية السلام.

رابعا، أهمية الدستور الجديد المحورية لتنفيذ اتفاق السلام. ونرى أن الصيغة الثانية التي وضعت بالغة الأهمية.

خامسا، الدعم الإقليمي لعملية السلام، وبخاصة الجزء الذي يقدمه الفريق الانتقالي لبوغانفيل في هذا المجال.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها حكومة بابوا غينيا الجديدة في سبيل إحلال السلام والاستقرار في بوغانفيل ودعمها لكافة الإجراءات التي تفضي إلى إنشاء حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي في نهاية المطاف.

في الختام، يؤيد وفدي توصية الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المؤقتة للمراقبة في بوغانفيل لمدة ستة أشهر اعتبارا من مطلع العام القادم حيث سيكون لها دور كبير في دعم العملية السياسية التي تقوم بها حكومة بوغانفيل لتحقيق السلام المنشود.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشاطر المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة العلنية، ومن نافلة القول إنها برهان عملي على الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لقضية بوغانفيل. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها حول آخر التطورات في إطار تنفيذ اتفاق السلام في بوغانفيل.

يرحب وفد بلادي بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج التخلص من الأسلحة على الرغم من بعض التأخيرات المتعلقة بالجدول الزمني الأولي، لا سيما فيما يتعلق بتدمير الأسلحة المجمّعة. ويرحب وفد بلادي أيضا بنقل مهام الشرطة من السلطات المركزية إلى الحكومة المؤقتة لبوغانفيل. ويشكل ذلك الخطوة الأولى صوب الاستقلال الذاتي للإقليم. ويسرنا على نحو خاص أن نلاحظ أن ذلك التقدم قد تحقق بفضل حُسن النية الذي أظهرته الأطراف والدور المهم الذي أداه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل.

لكننا نؤمن بأن من الحكمة التركيز على الأهمية الحيوية لاستكمال خطة التخلص من الأسلحة من خلال تنفيذ المرحلة الثالثة التي يترتب عليها تدمير تلك الأسلحة. ولست بحاجة إلى أن أذكر أن هذا هو الشرط المسبق اللازم لإجراء استفتاء يفضي إلى الحكم الذاتي النهائي للجزيرة. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام. ونقصد على وجه الخصوص المقاتلين السابقين، الذين يجب أن تكون إعادة إدماجهم أولوية في التوصل إلى تسوية نهائية دائمة للنزاع.

وعلى نفس المنوال نظل مقتنعين بأنه يمكن للانتعاش الاقتصادي للجزيرة أن يؤدي دورا حيويا في بناء السلام. ولذلك نكرر مجددا نداءنا لمجتمع المانحين بتعبئة جهد متزايد بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبوغانفيل.

ختاما، يؤيد وفد بلادي فكرة الموافقة على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، مثلما طلبت بابوا غينيا الجديدة. ونأمل أن تترجم الجهود الجديرة بالإشادة التي بذلتها الأطراف إلى استكمال سريع لعملية السلام الجارية الآن. وفي ذلك الصدد، نتفق مع اقتراح السيد دانيلو تورك. ونهنئه على هذا العمل ونشجعه على مواصلته.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن الامتنان للعرض الذي تلقيناه لتقرير الأمين العام ونرحب أيضا بالعمل الذي أنجزه رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، السفير نويل سنكلير وفريقه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد دانيلو تورك.

لقد مكّن اختتام المرحلة الثانية لعملية نزع السلاح من إحراز تقدم صوب تحقيق الحكم الذاتي في بوغانفيل. ونحن نأمل أن تحدد اللجنة الاستشارية لعملية السلام، التي تجتمع هذا الأسبوع، طرائق تدمير الأسلحة التي تم تسليمها

بموجب الاتفاق الأخير الذي أبرم بين الأطراف، وهو اتفاق يشكل مصدر سرور لنا.

تشكل كل من التعديلات الدستورية والقانون الأساسي بشأن بناء السلام في بوغانفيل علامة بارزة وتضع أساس العمل لإجراء انتخابات لتشكيل حكومة مستقلة بموجب ترتيبات الحكم الذاتي. ونأمل أن تستكمل لجنة بوغانفيل الدستورية عملها في وقت قريب بغية عقد اجتماع للجمعية التأسيسية في وقت قريب. ونعرب عن تقديرنا التام لتعاون بلدان المنطقة بنشاط وهذا نموذج يتعين تطبيقه. ونسلم أيضا بالتزام الحكومة الوطنية المستمر الذي دأبت على إظهاره إزاء اتفاق السلام، فضلا عن عزم شعب بوغانفيل على إنشاء مؤسساته وتولي زمام مصيره.

وترى إسبانيا أن من الملائم تمديد مهمة المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل حتى السنة القادمة، كي يتسنى له أن يواصل تقديم مساعداته لإنجاز الأمور المعلقة في إطار اتفاق السلام. ومع إحراز التقدم في العملية السياسية، يتعين التأكيد على إعادة تأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وإعادة بناء البنية التحتية والخدمات المجتمعية. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي في هذا الصدد.

أخيرا، نحن نثق بأن السلام والاستقرار سيتوطدان في بوغانفيل بطريقة تؤدي إلى إنجاز عملية السلام بنجاح.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن الشكر للسيد دانيلو تورك على إحاطته الإعلامية الشاملة. وتعرب باكستان عن تقديرها للدور التيسيري الذي قام به المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل (المكتب السياسي) خلال السنوات القليلة الماضية. ونثني أيضا على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف التي سعت إلى تنفيذ حل سلمي للصراع في ذلك الإقليم. ونعرب عن التقدير بصفة خاصة لحكومة بابوا غينيا الجديدة لقراراتها الشجاعة والتزامها القوي بعملية السلام.

ويسعدنا أن نلاحظ أن المكتب السياسي استطاع أن ينجز المهام التي خول بها، وقد أدى هذا إلى تسهيل العملية الدستورية، مما يمهد الطريق لإجراء الانتخابات في بوغانفيل في عام ٢٠٠٤ لانتخاب حكومة مستقلة. وسيؤدي هذا بدوره في نهاية الأمر إلى إجراء استفتاء شعبي يمارس فيه شعب بوغانفيل حقه في تقرير المصير وفقا لأحكام اتفاقي لنكولن وأراوا. وتؤيد باكستان هذا المسار بقوة، وهو المسار الذي اتفقت الأطراف بشجاعة على المضي فيه. السلام هو الحل الوحيد، ولا تزال هذه العملية، وإن كانت مؤلمة، تمثل الضمان الأفضل.

ولكن بغية استدامة السلام من الأهمية الحاسمة بمكان تعزيز واستدامة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. الاثنان لا ينفصلان. ولذلك، نحث مجتمع المانحين على المساهمة بسخاء، لا لتمويل عملية السلام فحسب، بل أيضا لتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية على الأجل الطويل في منطقة هي في أشد الحاجة إليها.

لقد عارضت باكستان دائما تخلي الأمم المتحدة عن مشاركتها في أي عملية للسلام قبل الأوان. ونعلم أن ولاية المكتب السياسي، الذي قام بدور حاسم في بناء السلام فضلا عن بناء الثقة في بوغانفيل، ستنتهي بنهاية هذا الشهر. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بأعمال متابعة كثيرة بغية استدامة عملية السلام. ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور، مهام تتعلق بتدمير الأسلحة، وتسهيل الاتصالات بين الأطراف والقيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجري في السنة القادمة. ولذلك نأمل أن لا تنتهي مشاركة الأمم المتحدة السياسية في بوغانفيل بنهاية ولاية المكتب السياسي. ونؤيد

احتمـال اتخـاذ تدابـير مؤقتـة يكـون مـن شـأنها أن تسـمح للأمـم المتحـدة بمواصلة عملـها كيمـا تواصـل المسـيرة لتسـهيل التنفيذ الكامل لعملية السلام.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسـية): أود أن أعـرب عـن الشـكر للسـيد دانيلـو تـورك، الأمـين العـام المساعد للشـؤون السياسـية، علـى إحاطتـه الإعلاميـة، الـتي أعطتنا معلومات مفصلة ومفيدة لنفهم الأنشطة التي اضطلع بها المكتـب السياسـي للأمـم المتحـدة في بوغـانفيل منـذ ٦ أب/أغسطس ٢٠٠٣. ويرحب وفدي بـالتقدم المحرز في عملية السلام، ولا سيما فيما يتصل بصياغة الدستور الـذي سينشـئ حكـم القـانون والعدالـة، ويكفـل التخلـص مـن الأسـلحة الـتي يخزنهـا الأفـراد أو يمتلكونهـا، وتدمـير تلـك الأسلحة.

ويعتقد وفدي أنه لا بد من إنجاز هـذه العمليـة في أسرع وقت ممكن وبلا شروط. الأمر الذي سيسفر يقينا عن تعزيز الثقة بين الأطراف ويؤدي إلى الإسراع بعملية التسوية وبذلك يستعاد الاستقرار وتتـهيأ الأوضـاع لتحقيـق التنميـة المستدامة التي تفيد الجميع.

في هـذه المرحلة يعتمد نجاح هـذه العمليـة بوضـوح وبصورة أساسية على إرادة والتزام الأطراف. وتحتـاج هـذه الأطراف، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى دعـم المجتمـع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. وهذا هو السبب الـذي من أجله يؤيد وفدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب السياسي للأمـم المتحدة لمـدة ستة أشـهر – وهـذا الوجـود السياسي يسـاعد الأطـراف علـى إكمـال العمليـة الحاليـة في أفضل أوضاع ممكنة.

وعلى غرار ما قالته وفود كثيرة قبلي، أود أن أقول إن ولاية ذلك المكتب ينبغي استعراضها على ضوء المعلومات الـتي قدمـها لنـا السـيد دانيلـو تـورك لتـوه. وفضـلا عـن ذلـك أشـجع المـانحين علـى مواصلـة تقـديم مسـاعداتهم المتنوعـة للمساعدة في توطيد السلام في بوغـانفيل. ونـود أن نشـكر بلدان المنطقة على مساهماتها في هذا المجال.

في الختام، أود أن أشكر السيد نويل سنكلير، رئيس المكتب السياسي للأمم المتحدة، وجميع موظفي الأمم المتحدة في بوغانفيل، على عملهم ذي النوعية العالية.

السـيد وانـغ ينغفـان (الصـين) (تكلـم بالصينيـة): أولا، أود أن أشكر السيد تورك، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن التطورات الأخيرة في عملية السلام في بوغـانفيل. ومنذ توقيـع اتفـاق بوغـانفيل للسـلام يمضي العمـل في عمليـة السلام في بوغـانفيل بطريقـة سلسـة. ولقد توصلت الأطراف مؤخرا إلى اتفاق مبدئي بشأن المصير النهائي للأسلحة المجمعـة. وتجـري المشـاورات حاليـا بشـأن مشروع الدستور. وقـد نقلـت حكومـة بوغـانفيل الجديـدة سلطات الشرطة الـتي كـانت تحـت سـيطرتها إلى السـلطات المحلية في بوغانفيل.

هذه التطورات الإيجابية تبعث كلها على التشجيع. وتعرب الصين عـن تقديرهـا لـلإرادة السياسـية الحسـنة الـتي أظهرتها حكومة بابوا غينيـا الجديـدة، فضـلا عـن الأطـراف في عملية بوغـانفيل للسـلام. ونـأمل أن تواصـل الأطـراف المعنيـة بذل جهودها لتنفيذ اتفاق السلام بصورة تامة وتحقيق سلام دائم في ظل الاستقرار في بوغانفيل في وقت مبكر.

لقد تابعت الأمم المتحدة عملية السلام في بوغـانفيل عن كثب ودعمتها واضطلعت بدور فريد فيها. وقام السفير سـنكلير، فضـلا عـن المكتـب السياسـي للأمـم المتحـدة في بوغانفيل بعمل ممتاز واكتسبا ثقة واحترام الأطراف في عملية بوغـانفيل للسـلام. ونثـني علـى تلـك الجـهود. وفي الوقـت الحـاضر دخلـت عمليتـا التخلـص مـن الأسـلحة وصياغـة

الدستور مرحلة حرجة وتهيأت بصورة أساسية شتى الأوضاع لتشكيل حكومة مستقلة عن طريق الانتخابات.

ونتفهم رغبة حكومة بابوا غينيا الجديدة في أن يواصل مكتب الأمم المتحدة الاشتراك في عملية السلام في بوغانفيل. ونرى أن الحاجة ما زالت مستمرة في ضوء الظروف الراهنة لوجود ملائم للأمم المتحدة في بوغانفيل، لأن هذا من الأهمية بمكان لكفالة نجاح عملية السلام في بوغانفيل. فالسلام والتنمية يسيران جنباً إلى جنب في بوغانفيل.

وبينما نقوم بتعزيز العملية السياسية في بوغانفيل، نناشد أيضاً وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة على اختلافها أن توجه الاهتمام والدعم في وقت عاجل لعملية الإصلاح والتعمير بعد انتهاء الصراع في بوغانفيل، وأن تعين السلطات المحلية في بوغانفيل على تعزيز قدراتها على البناء، وأن تمد يد المساعدة للمقاتلين السابقين على البدء في حياة جديدة بأسرع ما يمكن.

السيد أندريا لاتوري (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم يا سيدي على كيفية إدارتكم أعمالنا هذا الشهر. ونعرب عن ترحيبنا بصفة خاصة بعقد هذه الجلسة العلنية عن الحالة في بوغانفيل، نظراً لأن من الأمور بالغة الأهمية الاستماع إلى آراء بلدان المنطقة، التي ما فتئت تظهر التزامها وتعاونها في عملية السلام. كما أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام المساعد دانيلو تورك على الإحاطة التي قدمها بشأن تطورات عملية السلام في الفترة الأخيرة.

ونعرب عن ترحيبنا بالموقف الموحد الذي توصلت إليه الأطراف من أجل تدمير الأسلحة والذخائر بموجب المرحلة الثالثة لبرنامج التخلص من الأسلحة. بيد أننا نفهم أن هذا يتوقف على عدد من الشروط التي لا يسهل تحقيقها، ومن بينها بدء العمل بالدستور، وتسوية المسائل المعلقة، من قبيل قوة دفاع ميكاموي، والتصالح فيما بين الأحزاب المختلفة. ولهذا السبب نتطلع باهتمام وأمل كبيرين إلى الاجتماع المقبل المزمع عقده بين هذه الجماعات في بوغانفيل وبين حكومة بابوا غينيا الجديدة. ونرجو أن يتوصلا إلى الاتفاقات اللازمة في عملية السلام.

وندرك أن بوغانفيل ما زالت تنتظرها كثير من التحديات. وجدير بالإشارة من بينها إلى المهمة الهامة المتمثلة في وضع الدستور المقترح، وبصفة خاصة القيام بالأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات. وفي هذا السياق، نعترف بالدور المحوري الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في حل النزاعات والتوسط بالنسبة للخلافات والتغييرات التي تطرأ على إجراء الانتخابات.

ومن الضروري كذلك تقديم الدعم لعملية إرساء القواعد الأساسية اللازمة لإنشاء حكومة الحكم الذاتي في بوغانفيل. وتتطلب هذه العملية في جملة أمور إصلاح القطاع العام وتعزيزه، وحشد الموارد، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، والمصالحة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ونشدد أيضاً على أن إقامة إدارة ذات كفاءة واقتصاد فاعل أمر ضروري لإقرار سلام دائم. ومن ثم يتعين على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنسق عن كثب بين جهودها في بوغانفيل وبين دوائر الجهات المانحة الدولية من أجل إقرار السلام وتوطيده. ونقدر الأنشطة التي بدأها بالفعل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ومن الضروري أن يظل مكتب الأمم المتحدة موجوداً بعد الانسحاب الوشيك للموظفين القادمين من أستراليا وفيجي ونيوزيلندا وفانواتو الذين يشكلون جزءاً من الفريق الانتقالي في بوغانفيل. لذلك فإننا نؤيد تمديد ولاية المكتب على الأقل إلى أن يتم إجراء الانتخابات وإحراز

مزيد من التقدم في المهام الأخرى المعلقة. كما نؤيد إنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة من أجل المساعدة في إتمام المرحلة الانتقالية ولتخلف المكتب حين تنتهي ولايته في نهاية هذا العام.

ونعرب عن تقديرنا للتعاون المتزايد بين سلطات بابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل. ونرجو أن تستمر روح الالتزام والثقة المتبادلين في النمو.

وختاماً، نتوجه بالشكر إلى السفير نويل سنكلير وفريقه على العمل القيم الذي يضطلعون به في بوغانفيل. وبالرغم من أنه ما زال يلزم عمل الكثير، فإننا ندرك إسهام جهودهم في السعي لكي ينعم سكان بوغانفيل بالسلام والأمن والاستقرار.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يحيط الاتحاد الروسي علماً بالتقدم المحرز في تسوية بوغانفيل ويؤيد الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل. ونعرب عن ترحيبنا بالتزام حكومة بابوا غينيا الجديدة وطوائف بوغانفيل بالتوصل إلى تسوية سلمية.

ويسرنا أن ننوه بأن عملية السلام قد دخلت المرحلة الدستورية نتيجة لاختتام المرحلة الثانية من خطة جمع الأسلحة بنجاح. ونرحب مبدئياً بالقرار الذي اتخذته الأطراف في بوغانفيل لتدمير الأسلحة التي تم جمعها، وندعو إلى تنفيذ القرار المذكور على جناح السرعة.

ونثني على الأنشطة التي تضطلع بها سلطات بابوا غينيا الجديدة لتنفيذ المهام الواردة في اتفاق السلام، بما فيها الجهود التي تبذل بالتعاون مع لجنة بوغانفيل للدستور، لدفع العملية الدستورية قدما للأمام في بوغانفيل. ومما يتسم بأهمية كبيرة إضافة باب جديد رابع عشر في دستور بابوا غينيا الجديدة، يتعلق ببناء السلام في بوغانفيل استناداً إلى اتفاق بوغانفيل للسلام.

ونعرب عن ترحيبنا بالخطوات المتخذة لتعزيز الشرطة المحلية، بما في ذلك تفويض سلطات ومهام كبيرة إليها.

وندعو كل من رفضوا الانضمام إلى عملية السلام في بوغانفيل لأن ينضموا إليها الآن. ونثني على العمل الذي أنجزه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، برئاسة السيد سنكلير، لدفع عجلة التسوية السلمية للأمام. ونلاحظ فائدة الجهود الإقليمية، ومن بينها الجهود المضطلع بها في نطاق المجموعة التي أنشأتها أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو لعملية الانتقال في بوغانفيل، التي ما برحت تيسر على نحو فعال النهوض بعملية السلام.

بيد أنه بالرغم من الخطوات الإيجابية التي نلاحظها على التسوية في بوغانفيل، لا تزال كثير من المهام في عملية السلام بلا حل. ويلزم للقيام بها استمرار الدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يحبذ الوفد الروسي تمديد وجود الأمم المتحدة في بوغانفيل، ويبدي استعداده للدخول في مناقشة بناءة في مجلس الأمن للطرائق العملية التي يمكن أن تتخذها في المستقبل جهود الأمم المتحدة في بوغانفيل من أجل النهوض بعملية السلام فيها. ونرى أيضاً من المهم أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بدعم من المنظمات الإقليمية، بمواصلة تقديم المساعدات لعمليتي التأهيل وبناء السلام في أعقاب الصراع في بوغانفيل، وزيادة هذه المساعدات.

السيدة ديفيس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): ونحن كذلك نود أن نتقدم بالشكر للأمين العام المساعد تورك على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم. كما ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، ومديره

نويل سنكلير. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للدور القيم الذي تؤديه الدول المجاورة في بوغانفيل.

ونتفق مع الأمين العام المساعد تورك وآخرين في أنه ما زال هناك عمل ينتظر الإنجاز في دفع عملية السلام في بوغانفيل، ولا سيما في مجالات التخلص من الأسلحة، والرصد، وبناء الثقة في الترتيبات الدستورية الجديدة وفي تيسير الخطى المتخذة صوب إجراء الانتخابات. وفي الفترة المقبلة، نرجو أن نرى مزيداً من الإحساس بإلحاح الموقف لدى جميع الأطراف في عملية سلام بوغانفيل وهي تتحرك قدماً للأمام في هذه المجالات. ونؤيد إنشاء بعثة صغيرة محددة الهدف قصيرة الأجل للمتابعة على النحو الذي أجمله صباح اليوم الأمين العام المساعد تورك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلاً دائماً لبلغاريا.

أود أن أشكر السيد تورك على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل والتطورات الأخيرة. وترحب بلغاريا بالعزم الذي تبديه سلطات بابوا غينيا الجديدة، إلى جانب الإسهامات القيمة لبلدان المنطقة، وخاصة الدول الأعضاء في الفريق الانتقالي لبوغانفيل – أستراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا – في تنفيذ وقف إطلاق النار وكفالة الاستقرار السياسي في البلد.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ومديره، السفير نويل سنكلير، ولجهودهما من أجل إحراز تقدم في تنفيذ عملية السلام.

وترحب بلغاريا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المعقود مؤخراً في أديليد، أستراليا، بين وزيري خارجية أستراليا وبابوا غينيا الجديدة. كما ترحب بلادي بالجهود التي تبذلها الدول المعنية بعملية السلام فضلاً عن انتهاء المرحلة الثالثة من خطة العمل للتخلص من الأسلحة. ونعتقد أنه ينبغي البت في مصير الأسلحة التي تم جمعها بصورة تقبلها كل الأطراف في عملية السلام وأن تستجيب تلك العملية بالشكل الملائم للمشاكل والتحديات المتصلة بالأمن.

ووفدي يعتقد أيضاً أن جهود بناء السلام يجب أن تستمر بدون أي عرقلة من أي طرف. وبغية تحقيق مصالحة شاملة، ثمة حاجة أيضاً إلى الإبقاء على إمكانية إشراك فرانسيس أونا ومجموعته في عملية السلام.

ويرحب وفدي بالخطوات الملموسة التي اتخذها حكومة بابوا غينيا الجديدة في تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت على دستور البلد والجهود الرامية إلى تعزيز السلام في بوغانفيل. وهذه التعديلات لن تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان بوغانفيل فحسب؛ بل إنها ستمثل مرحلة جديدة في العلاقة بين الحكومة الوطنية وبوغانفيل.

وبالنظر إلى أهمية المرحلة التي بلغتها عملية سلام بوغانفيل الآن، نعتقد أنه ينبغي تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لمدة ستة أشهر.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بابوا غينيا الجديدة، وأعطيه الكلمة.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى جعلها جلسة مفتوحة، لكي يعرب آخرون عن آرائهم، وبخاصة أصدقاؤنا من المنطقة. وأود أيضاً أن أشكر الأعضاء على ملاحظاتهم صباح هذا اليوم، وأشكر السيد دانيلو تورك على تقريره.

وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن خالص تقديرها وامتنانها لإتاحة الفرصة لها للمشاركة في هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن مستقبل عملية السلام في بوغانفيل ورفاه بابوا غينيا الجديدة ككل.

وتسمح لنا هذه المناقشة بأن نسجل رسمياً تقديرنا الخالص لجميع الأطراف على الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لعملية السلام، عن طريق مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة – الذي يعرف ميدانياً ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، وذلك مراعاة للاتساق مع الاتفاقات بين الأطراف. كما أنه يسمح لنا بالإسهام في استعراض مجلس الأمن بشأن المكتب السياسي/بعثة المراقبة.

إن بابوا غينيا الجديدة، بالطبع، تعي الأساس الذي وافق مجلس الأمن بموجبه على تمديد ولاية المكتب السياسي/بعثة المراقبة لفترة ١٢ شهراً أخرى في نهاية العام المنصرم. وعليه، فإن هذه الجلسة موضع ترحيب إضافي، وهي تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل عملية السلام، لتمكين الحكومة، نيابة عن الأطراف كافة، من إثارة المسألة في هذه الجلسة والسعي للحصول على مساعدة مستمرة من الأمم المتحدة للوفاء بالحاجة إلى مزيد من الدعم، ولفترة محدودة، للاضطلاع بالمسؤوليات المتبقية للأمم المتحدة والانتهاء من المهمة المتفق عليها في السابق.

إن عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، ليست مستمرة فحسب، بل إنها تتحرك قدماً باستمرار. ومع أن التقدم قد لا يكون سريعا دائماً كما يفضل الكثير من المراقبين والمشاركين، إلا أنه تقدم حقيقي وجوهري.

وفي حين أن عملية السلام لها بعض السمات الفريدة بالنسبة لبوغانفيل وبابوا غينيا الجديدة ككل، فإن الطريقة التي تستمر بها ترسخ نموذجاً لعمليات السلام يمكن أن يحتذى، في جوانب معينة، في مناطق أخرى من العالم.

إن أسس عملية السلام هذه تكمن في قلوب وعقول الأهالي في أنحاء بوغانفيل وفي شتى أنحاء بابوا غينيا الجديدة، الذين يلتزمون بالسلام. والتزام الزعماء والمقاتلين السابقين من الأطراف كافة ببناء السلام عملياً يضمن تزايد قوة تلك العملية باستمرار.

ويكمن مفتاح النجاح الذي تحقق حتى الآن في الطريقة التي تمضي بها عملية السلام قدماً على أساس من التشاور والتعاون؛ ونفس هذه العوامل تفسر الوتيرة التي تتحقق بها المكاسب ومدى صلابتها.

ويعود هذا النجاح إلى حد كبير إلى الدعم الذي حظيت به عملية السلام من المكتب السياسي/بعثة المراقبة والترتيبات المتلاحقة التي أفضت إلى إيجاد تواجد إقليمي محايد والإبقاء عليه. والمساهمون في هذا التواجد هم أستراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا.

لقد بدأ تعاونهم في توفير هذا التواجد لدى وصول فريق رصد الهدنة في أواخر عام ١٩٩٧. واستمر هذا التعاون عندما استبدل الفريق الأول بفريق رصد السلام، بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وبعد خفض قوامه تدريجيا، انسحب الفريق في نهاية المطاف بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه من العام الحالي.

وقد اتخذ التواجد الإقليمي المحايد بعد ذلك شكل تواجد منخفض جداً – الفريق الانتقالي لبوغانفيل وجميع أفراده من المدنيين، الذي سينسحب في نهاية هذا الشهر. وشأنه شأن كل سابقيه، فإن هذا الفريق غير مسلح. وعندما يغادر، ستصل عملية السلام إلى نقطة تحول أساسية أخرى على طريق السلام القائم بذاته.

وستكون أطراف بوغانفيل والحكومة الوطنية مسؤولة بشكل مباشر وملموس عن صون وتوطيد وبناء السلام بنفسها. وإذ تم بحث الأمر خلال اجتماع الهيئة الإشرافية المشتركة المؤقتة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتفق الزعماء السياسيون في بوغانفيل وعلى المستوى الوطني على أن انسحاب الفريق يمكن أن يتم بسلام.

و"قرار كوري" بشأن تنفيذ الاستقلال الذاتي يسجل الرأي المتفق عليه في إطار الهيئة الإشرافية. وفي وضع هذا الحكم، اتفق الزعماء أيضا على أنه من الأمور الأساسية أن تبقى الأمم المتحدة في الميدان وأن تواصل تقديم الدعم لفترة محدودة.

وكان من علامات ثقة الأطراف كافة في الأمم المتحدة موافقتها في الأصل على إناطة مسؤوليات بالغة الدقة والحساسية في عملية السلام للمكتب السياسي/بعثة المراقبة. وكان ثمة تعبير آخر عن الثقة في فعالية المكتب/البعثة تمثل في موافقة الأطراف على أن تسند إلى تلك الهيئة مزيداً من المسؤوليات فيما يتصل بالتخلص من الأسلحة.

وتلك المسؤوليات محددة في القرار الذي أنشئت بموجبه اللجنة الاستشارية لعملية السلام، التي يترأسها مدير المكتب السياسي/بعثة المراقبة، والتي أقرت الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة. وكانت عندئذ مدمجة في اتفاق سلام بوغانفيل. وبعض هذه المسؤوليات قد اكتسب الآن قوة القانون، من خلال تعديل الدستور الوطني لبابوا غينيا الجديدة والقانون الأساسي لتنفيذ الاتفاق.

إن ثقة الأطراف بالمكتب السياسي/بعثة المراقبة، واطمئنانها إلى تلك الهيئة ليس مجرد إطراء عليها بصورة خاصة، بل هو أيضا تعبير قوي عن الثقة بالأمم المتحدة. وعملياً، فهي نتيجة لنزاهة وتفاني وفعالية المدير، السفير نويل سنكلير، وسائر موظفي المكتب/البعثة. وهي علامة على ما يتمتعون به من ثقة واحترام واطمئنان من الأطراف كافة.

والخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة تجعل المكتب/البعثة مسؤولاً عن الإشراف على الحاويات والاحتفاظ بأحد مفتاحي كل حاوية من حاويات الأسلحة خلال المرحلة الثانية. ولأن البت في المصير النهائي للأسلحة خلال المرحلة الثالثة لم يتحدد أو ينفذ بعد، تمثل هذه المسؤولية جانباً هاماً من مهمة المكتب/البعثة التي ما زال يتعين إنجازها – ذلك الجانب من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة، الذي تريد الحكومة بطبيعة الحال أن ترى نهاية له من خلال تدمير تلك الأسلحة في أقرب فرصة عملية ممكنة.

وعلاوة على ذلك، فمن خلال الأحكام التي تعتبر فريدة من نوعها في العالم على الأرجح، يورد دستور بابوا غينيا الجديدة إشارات محددة، عند عدد من النقاط، إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل. ولم يعد للنص الذي يحدد دور هذه الهيئة فيما يتعلق بالتحقق والمصادقة على المرحلة الثانية من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة أهمية، بعد أن أنجزت المسؤوليات المترتبة عليه.

وقدم تقرير التحقق والمصادقة على المرحلة الثانية إلى الحكومة قبل أكثر من أربعة أشهر. وقد تصرفت الحكومة فوراً من أجل تطبيق الترتيبات الدستورية التي تقضي بإنشاء حكومة بوغانفيل التي تتمتع بالحكم الذاتي بموجب دستور بوغانفيل الذي وضع وفقا لدستور بابوا غينيا الجديدة، وإجراء الاستفتاء المؤجل والمشروط حول المستقبل السياسي لبوغانفيل. أما المسؤوليات المتبقية التي ينيطها دستور بابوا غينيا الجديدة بمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل فتتعلق

بتحديد نتائج أي منازعات بين الأطراف بشأن مدى ملاءمة الأوضاع لإجراء انتخابات لاختيار حكومة متمتعة بالحكم الذاتي في بوغانفيل، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إرجاء الانتخابات، ومدة الإرجاء.

والحكم ذو الصلة في هذا الصدد هو البند الفرعي ٢ من البند ٢٧٩ من دستور بابوا غينيا الجديدة. وقد اُتفق على هذا الحكم حين كانت الأطراف تتوقع إنهاء عملية السلام قبل الموعد الذي اتضح إمكانه بكثير. فقد كان التاريخ المحدد في اتفاق سلام بوغانفيل لإنجاز المكتب السياسي/بعثة المراقبين المهمة المسندة إليهما والرحيل مجرد تكهن، ولم يكن هدفا متفقا عليه، ولم يتحقق للأسف. ولم يكن السبب في ذلك انتكاسة أو حالات تأخير متعمد. بل كان من بعض الوجوه نتيجة للكيفية التي وضعت بها أسس عملية السلام وظلت تكتسب القوة من خلال التشاور والتعاون.

وهكذا فليس طلب بابوا غينيا الجديدة استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة لعملية السلام مسألة التماس للتمديد بقدر ما هو إتمام لمهمة سبق الاتفاق عليها. فهو يتعلق بكفالة إنجاز دور متفق عليه والوفاء بالالتزامات المتبقية. ونظرا لتقديمه في وقت أصبح فيه السلام والحكم الرشيد من الشواغل الدولية الملحة، فهو يشكل طلبا للمساعدة على الوفاء باتفاقات سابقة على دعم بناء السلام وتفعيل أحكام واردة في دستور بابوا غينيا الجديدة الديمقراطي، وكلها سبق الاتفاق بشأنها.

وتجنبا للبس والمنازعات وإمكانية اللجوء إلى المحاكم دون داع، من الأفضل لو أمكن الاستمرار في تسمية وجود الأمم المتحدة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، وربما مع إضافة كلمة مثل ”الانتقالية“ أو ”المؤقتة“ أو ”الوقتية“ لإيضاح أن وجودها لفترة زمنية محدودة للغاية، حتى يتم انتخاب حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو ما ينتظر حدوثه خلال عام ٢٠٠٤.

وليس طلب بابوا غينيا الجديدة لمساعدة الأمم المتحدة في إنجاز الدور والمسؤوليات المنوطة بالمكتب والبعثة مجرد تنفيذ لخطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها أو الوفاء بالمتطلبات الدستورية الرسمية. بل له أيضا صلة بشواغل أخرى.

فلدى وصول فريق مراقبة الهدنة إلى بوغانفيل في أول الأمر عام ١٩٩٧، كانت الأطراف المشتركة في عملية السلام تدرك ضرورة التشاور والتعاون في تسوية أي صعوبات قد تنشأ والحفاظ على مسيرة عملية السلام. لذلك فإنها اتفقت على إنشاء آلية لهذا الغرض. وتم التوقيع على التزام كيرنز في أواخر عام ١٩٩٧. وعندما جرى التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار وبدأ عمل المكتب/البعثة، تطورت الآلية لتصبح اللجنة الاستشارية لعملية السلام، التي اتفق على أن يُدعى رئيس المكتب/البعثة لرئاستها.

وتمثل اللجنة الاستشارية الوسيلة الرئيسية لكفالة الاتصال المنتظم بين جميع الأطراف المشتركة في عملية السلام. فهي المنتدى الذي يمكن فيه للحكومة الوطنية والجماعات المقاتلة السابقة، بصفة خاصة، أن تتشاور عندما تنشأ صعوبات وأن تتعاون على تخطيط المسار للمستقبل.

ومن الأمور الحيوية أن تواصل اللجنة الاستشارية عملها حتى تنتخب حكومة ممثلة لسكان بوغانفيل وتتولى مسؤوليات الحكم في بوغانفيل بموجب ترتيبات الحكم الذاتي المتفق عليها والواردة في اتفاق سلام بوغانفيل وقوانين إنفاذه. وكما أسلفت القول، من المتوقع أن يحدث هذا خلال عام ٢٠٠٤. وكما ورد في قرار كوري

بشأن تنفيذ الحكم الذاتي، فإن القادة من جميع الأطراف يرون ضرورة لاستمرار وجود الأمم المتحدة حتى ذلك الحين. كما أنهم اتفقوا على توقف الأمم المتحدة عن العمل ورحيلها بمجرد انتخاب حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي.

وقد جاء في الاتفاق الذي يتضمنه القرار ما يلي:

''أنه بالنظر إلى الدور الهام الذي لا تزال البعثة ومديرها يؤديانه، والثقة التي يتمتعان بها من جميع الأطراف، ينبغي أن تلتمس الحكومة الوطنية تمديداً للبعثة مع استمرار صاحب السعادة السفير نويل سنكلير في قيادتها لمدة ١٢ شهرا أخرى، أو إلى حين إجراء الانتخابات لحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي وقيام تلك الحكومة، وذلك في حالة التمديد لمدة أقل من ذلك''.

والدلالة واضحة، وهي أنه لا يزال من الضروري أن تستمر الأمم المتحدة في الاضطلاع بالمسؤوليات المتفق عليها أصلا للمكتب والبعثة وتعزيزها وإنجازها. وينبغي أن يبقى وجود الأمم المتحدة إلى أن يتم انتخاب حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي. ثم يجري سحبها بعد ذلك. ولا يريد أي من الأطراف أن يرى عملية السلام وقد أصبحت متوقفة على الدعم الخارجي. فكلها ملتزمة باحترام الاتفاقات القائمة نصا وروحا. وهي مصممة على أن ترى بناء السلام والسلام ذاته وقد أصبح قادرا على البقاء بذاته بمجرد اتباع الإجراءات المتفق عليها لإقامة حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي وإجراء الانتخابات.

ويعتبر الاتفاق على وضع اتفاق بوغانفيل للسلام ضمن إطار دستور بابوا غينيا الجديدة أمرا أساسيا للاتفاق بكامله. وكان هذا الاتفاق من بعض النواحي ثمرة لجهود شاقة، فيما يتعلق ببعض الأطراف في بوغانفيل. ويعتبر حاسما بالنسبة للحكومة الوطنية وبابوا غينيا الجديدة ككل. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تحتفظ الأمم المتحدة بوجود مستمر في بوغانفيل حتى إنجاز العملية المتفق عليها لبناء السلام وتشكيل الحكومة المستقلة في بوغانفيل وبدء عملها.

ويحظى الاحترام الذي يتمتع به رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل/رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل السفير نويل سنكلير بنفوذ كبير للغاية على رغبة الأطراف في التوصل إلى حل توفيقي. وهناك عدة مزايا للطلب إلى السفير سنكلير بوجه خاص البقاء في منصبه حتى يتسنى للأطراف الاستفادة من خبرته ونفوذه وحتى يمكن تفادي أي تعطيل لا لزوم له. وأدت الطريقة الحساسة التي استعملها السفير لتشجيع الأطراف على اللقاء إلى تيسير التوصل إلى اتفاق. وتمكن مؤخرا من التشجيع على التوصل إلى القرار الذي التزمت به جماعات المحاربين السابقين بتدمير الأسلحة كهدف نهائي للتخلص منها.

ولا يزال رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل وموظفوه يقدمون الدعم إلى جميع الأطراف ويشجعون على مواصلة التعاون فيما بينها. وقدموا مساهمة هامة ونشيطة في الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز القائمة وجلب فرانسيس أونا ومن تبقى من مؤيديه في منطقة ''حظر التنقل'' حول بنغونا إلى عملية السلام حتى يكون بالإمكان تحقيق السلام في جميع أنحاء بوغانفيل.

ويدل حضور الأعضاء السابقين في قوة دفاع ميكاموي في اجتماعات اللجنة الاستشارية لعملية السلام التي عقدت مؤخرا، إلى جانب اشتراكهم النشيط في اجتماع المحاربين السابقين الذي عقد مؤخرا في جزيرة نيسان للإعداد للمرحلة الثالثة من عملية التخلص من الأسلحة، على أنه

يجري إحراز تقدم. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحكومة الوطنية وأطراف بوغانفيل يتشاورون ويتعاونون على وضع دستور لحكومة بوغانفيل المستقلة. وتصرفت الحكومة مؤخرا بصورة حاسمة لحل المسائل التي كان يمكن أن تؤثر سلبا في عملية وضع الدستور في بوغانفيل.

كما تصرفت الحكومة على نحو حاسم لتفويض بعض مهام وصلاحيات الشرطة إلى بوغانفيل من أجل تمهيد السبيل لتعزيز عملية فرض النظام هناك بطرق أخرى. كما تقوم بالإعداد لإحراز تقدم بشأن استعادة السلطة المدنية بصورة أعم، بما في ذلك فيما يتعلق بالمحاكم وخدمات الإصلاحيات. وسيعهد إلى قائد الشرطة في بوغانفيل بالفعل بمهمة مساعد مفوض قوة الشرطة الملكية في بابوا غينيا الجديدة في اليوم التالي أو نحو ذلك، وتعزيز تفويضه بالمهام والصلاحيات التي تلازم رتبته الجديدة.

وسبق للمجلس التنفيذي الوطني، الذي يعتبر بمثابة مجلس وزراء بابوا غينيا الجديدة أن قام بتفويض مهامه وصلاحياته فيما يتعلق بحفظ النظام إلى الحكومة المحلية المؤقتة في بوغانفيل، التي ستمارس هذه المهام والصلاحيات، بالاستناد إلى المبادئ التي تنطبق على الشرطة على الصعيد الوطني – بالإضافة، في هذه الحالة، إلى المشاورات غير الرسمية التي تجري مع مجلس الشعب في بوغانفيل.

وسيسمح لشرطة بوغانفيل بارتداء شارات خاصة على زيهم الرسمي. وقامت الحكومة الوطنية بتعبئة الأموال اللازمة للمساعدة على تخفيف حدة التوتر عن طريق تسوية الدعاوى والاستحقاقات المالية وغيرها من المدفوعات المعلقة.

وفيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة، ليس للشروط التي وضعها المحاربون السابقون لتنفيذ عملية تدمير الأسلحة في المرحلة الثالثة – المصالحة وتنفيذ دستور بوغانفيل – أي أساس بموجب اتفاق بوغانفيل للسلام. فالاتفاق لا يسمح بأي تأخير. وينبغي أن يوافق اجتماع اللجنة الاستشارية لعملية السلام المقرر عقده في بوكا هذا الأسبوع، على عملية التدمير وتنفيذ القرار بكل ترو، حتى تتسنى عودة الأحوال الطبيعية وضمان السلام.

وهكذا، فإن عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة تواصل تقدمها. وإن الرسالة التي بعثت بها حكومتي إلى الأمين العام كوفي عنان والمفكرة التي عممت على أعضاء مجلس الأمن، توضح طلبنا ببقاء مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل والسفير نويل سنكلير.

ونعترف بضرورة تحقيق وفورات ووضع استراتيجية للانسحاب. ونحن مدركون للضغوط المشروعة المفروضة على مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل لكي يظل يتسم بالهزال والتركيز والفعالية. ولذلك، فإننا نوافق على أنه قد يتعين تخفيض حجم الهيئة التي ستخلف مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل في شكلها الراهن إلى حد ما.

وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن امتنانها للدعم الذي أعربت عنه أستراليا ودول أخرى في منطقتنا لطلبنا. ونحن على ثقة من أن آخرين سيتعاطفون معنا ويمنحوننا تأييدهم. ويسرني أن أسمع صباح اليوم أن الكثيرين يؤيدون استمرار وجود الأمم المتحدة.

كما تعرب بابوا غينيا الجديدة عن تقديرها للدور الذي ستضطلع به مختلف أجهزة الأمم المتحدة وللمسؤوليات التي ستتحملها بنفسها. وتفهم حكومتي ضرورة اتباع إجراءات مناسبة. وتسعى بابوا غينيا الجديدة، في ظل خلفية تفاهمنا المشترك مع المسؤولين ومع الدول

الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى استمرار وجود الأمم المتحدة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، لفترة محدودة للإشراف على الدور والمسؤوليات التي عهد بها إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل حتى التوصل إلى نتيجة مبكرة. ونحن نتقدم بهذا الطلب كجزء من التزامنا بالهدف الذي استرشدت به عملية السلام منذ مراحلها الأولى: كفالة سلام دائم عن طريق الوسائل السلمية حتى يصبح السلام ذا استدامة ذاتية.

وتثني بابوا غينيا الجديدة على الطلب الموجه إلى مجلس الأمن بأن يولي الأمر أقصر قدر من الاهتمام والدعم. وإذ أفعل ذلك، أنتهز الفرصة لأؤكد مرة أخرى، بالنيابة عن كل الأطراف، تقدير بابوا غينيا الجديدة الخالص للمساهمات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وللدعم الذي قدمه الأمين العام ومجلس الأمن، والمساعدة التي لا يزال يقدمها عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى عملية السلام وبناء السلام بشكل عملي في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حتى نستخدم وقتنا بأقصى كفاءة ممكنة، لن أقوم بدعوة المتكلمين كل على حدة إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس. عندما يعطى متكلم الكلمة، سيُجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي على طاولة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، تورك، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها إلى المجلس هذا الصباح. وترحب نيوزيلندا بالتقدم الجاري في عملية السلام بشأن جزيرة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة، ونحن ممتنون لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل على دوره المفيد في ذلك الجهد. وأود أن أقول أيضا إننا نقدر كثيرا الدعم الذي تقدمه إدارة الشؤون السياسية وموظفوها في نيويورك.

بينما من المشجع أن فصائل بوغانفيل اجتمعت لمناقشة المصير النهائي للأسلحة التي جرى تجميعها، كنا نأمل لو أنه كان بالإمكان اتخاذ قرار لا غموض فيه بالتدمير الفوري للأسلحة. ونحن نشجع كل الأطراف على الإسراع باتخاذ قرار نهائي لتدمير الأسلحة التي جرى تجميعها، وبالتالي إنجاز عملية نزع السلاح على الجزيرة.

وندرك أن حكومة بابوا غينيا الجديدة طلبت إلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور بناء في عملية السلام. ومما له أهمية أساسية كفالة – في الوقت الذي تحرز فيه عملية السلام تقدما – أن يكون لكل أبناء بوغانفيل رأي في وضع خطة العملية. لقد حدث كثيرا في الماضي القريب أن آراء المقاتلين السابقين لم تعط الأهمية المناسبة. ولذلك، ينبغي أن يصمم وجود سياسي مستمر للأمم المتحدة بطريقة تكفل الاستماع إلى آراء جميع أبناء بوغانفيل.

إن الشاغل الرئيسي للغالبية العظمى من أبناء بوغانفيل تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد وظفت نيوزيلندا – إلى جانب أستراليا ومانحين آخرين – استثمارات كبيرة في تنمية الجزيرة. ونحن نشجع على تحسين مشاركة صناديق وبرامج الأمم المتحدة لإكمال تلك الجهود.

وإذا وافق مجلس الأمن على وجود سياسي مستمر للأمم المتحدة، ينبغي أن يعكس حجم تلك البعثة الاحتياجات على أرض الواقع في الوقت الحاضر، وسيحتاج أعضاء المجلس إلى أن يدرسوا بعناية الآراء التي أعرب عنها أمامهم اليوم في هذه المرحلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أنا أحل نفسي عادة من المجاملات – لأنني، برغم كل شيء، أسترالي – لكنني أريد، هذا الصباح، بشكل خاص، أن أشكركم، سيدي، على هذه الجلسة، وأن أثني عليكم لقيادتكم الممتازة للمجلس هذا الشهر، بل ولفترة عضويتكم خلال العامين الماضيين. وبالإضافة إلى ذلك، أريد أن أشكر دانيلو تورك على إسهامه العملي والمفيد للغاية، ، وأن أشكر أيضا زملاءه على العمل الممتاز الذي يقومون به بشأن هذه المسألة.

ونرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن وهو ينظر في هذه المسألة. وكما يدرك المجلس، نحن مؤيدون بقوة لعملية السلام في بوغانفيل. ومما له أهمية أن دعمنا تضمن قيادة الفريق الإقليمي لرصد السلام المكون من أربعة بلدان، ومؤخرا جدا فريق انتقال بوغانفيل المدني الصغير. لقد عملت كلتا الهيئتين هاتين بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وعلى وجه الخصوص في تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها.

لقد تحركت عملية السلام الآن إلى أبعد من اتفاق عام ١٩٩٨لوقف إطلاق النار الهش. ونحن ننوه بالتطورات الأخيرة في عملية السلام، بما فيها اتفاق المقاتلين السابقين من حيث المبدأ، خلال اجتماع بتمويل أسترالي في جزيرة نيسان على تدمير أسلحتهم؛ واتفاق بشأن تحديات عملية كثيرة تواجه بوغانفيل عن طريق قرار ”كوري“ بشأن تنفيذ الحكم الذاتي؛ والتفويض مؤخرا لسلطات الشرطة. ونحن نتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في اجتماع اللجنة الاستشارية لعملية السلام هذا الأسبوع.

ولقد صلت عملية السلام الآن إلى مرحلة تتكلم فيها الأطراف عن التحرك إلى أبعد من مسائل فترة ما بعد انتهاء الصراع إلى المسائل المتعلقة باستعادة الديمقراطية والحكم السليم. إن السلام يتحول الآن إلى سلام ذي استدامة ذاتية. ولذلك، فإننا، بالتشاور مع شركائنا الإقليميين، وبدعم الأطراف في عملية السلام، سنسحب فريق انتقال بوغانفيل بنهاية العام. وسنظل مشاركين، لكن دعمنا سيتحقق الآن بشكل أكثر مباشرة عن طريق تعاوننا الثنائي مع بابوا غينيا الجديدة.

وتلاحظ أستراليا التمديد النهائي لولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل الذي قرره مجلس الأمن في العام الماضي، ونحن نتفق على أن المكتب ينبغي أن تنتهي مهمته الآن. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يظل مشاركا. ونلاحظ، على وجه الخصوص، أن الأطراف طلبت إلى الأمم المتحدة مؤخرا أن تبقى في بوغانفيل، وأن يكون لها دور واضح في إطار اتفاق سلام بوغانفيل في التحقق من عملية التخلص من الأسلحة والتصديق عليها.

نحن نؤيد طلبات بابوا غينيا الجديدة بشأن وجود أصغر أكثر تركيزا للأمم المتحدة. ويمكن لذلك الوجود أن يدعم إنجاز عملية التخلص من الأسلحة؛ وييسر إنهاء إعداد دستور بوغانفيل؛ ونشجع على التخطيط لإجراء انتخابات مبكرة وحرة وعادلة. وينبغي أن تكون انتقالية الطابع، ويمكن أن يرأسها، في المرحلة الأولى، رئيس المكتب الحالي، السيد نويل سنكلير.

وفي المرحلة القادمة، ستواجه بوغانفيل تحديات خطيرة – وهي تحديات لا تزال أستراليا ملتزمة بمساعدة الأطراف على التغلب عليها. وفي السنوات الأربع المقبلة، ستركز مساعدتنا الإنمائية على الحكم السليم وعلى مساعدة الأطراف في إقامة إدارة للحكم ذاتي ممكنة التحقيق وقادرة على البقاء لبوغانفيل. وستبقي معونتنا أيضا على دعم الخدمات الأساسية والنمو الاقتصادي. ونأمل أن يفتح باب ذلك البرنامج أمام مانحين آخرين، وسندعو الدول المهتمة إلى المساهمة فيه.

وندرك على وجه الخصوص التحدي الخاص بصون القانون والنظام، بما في ذلك قوة شرطة فعالة وذات مصداقية. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، دخلت أستراليا وبابوا غينيا الجديدة عصرا جديدا من التعاون، ستعمل، من خلاله، الشرطة الأسترالية ومسؤولون أستراليون جنبا إلى جنب مع أبناء بابوا غينيا الجديدة لمساعدة حكومة بابوا غينيا الجديدة على مواجهة تحدياتها الرئيسية. وكجزء من تلك المجموعة المتكاملة من أنشطة التعاون المحسن، عرضت أستراليا أن تبعث بفريق شرطة يصل عدده إلى ٢٠ فردا إلى بوغانفيل. وهم مستعدون لبدء العمل في بوغانفيل في مدى أسابيع. وسيعمل أولئك الأفراد إلى جانب أعضاء قوة الشرطة الملكية لبابوا غينيا الجديدة للمساعدة على استعادة الثقة بقوة الشرطة في بوغانفيل، ولتعزيز قدرتها على عمل الشرطة، وللمساعدة في التدريب في المستقبل واختيار أفراد جدد. وسنوفر أيضا بعض معدات الشرطة الأساسية، وسنعمل بشكل وثيق مع نيوزيلندا لدعم العناصر الرئيسية الأخرى لقطاع القانون والعدالة، بما في ذلك تدريب محسن للشرطة، والمحاكم، وإدارات الإصلاحيات والشرطة في المجتمعات المحلية.

وتحث أستراليا كل الأطراف على أن تبقي قيد نظرها التحديات الخطيرة التي تواجه بوغانفيل، وتتحرك بسرعة لإنجاز عملية السلام والإعداد لانتخابات حرة ومنصفة. ولا تزال أستراليا ملتزمة بتقديم الدعم المستمر إلى الأطراف. ونأمل أن يكون المجتمع الدولي أيضا، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة، مستعدا للمساعدة في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أستراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أقول إن الحكومة اليابانية ترحب بالتقدم المستمر والثابت في عملية السلام في بوغانفيل منذ الجلسة المفتوحة الماضية بشأن هذا الأمر، التي عقدت في آب/أغسطس من هذا العام. ويسرنا أن تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠٠١ بلغ مراحله النهائية. وجار الآن تنفيذ المرحلة الثالثة، التي سيتقرر فيها التخلص النهائي من الأسلحة المجمعة. ويرغب المجتمع الدولي في أن تُجرى الانتخابات الأولية لحكومة مستقلة في بوغانفيل على وجه السرعة، حسبما ينص اتفاق بوغانفيل للسلام، ما أن يُستعاد الأمن من خلال الانتهاء من تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة، حتى يستطيع شعب بوغانفيل أن يعيش في سلام وأن يبدأ عملية الانبعاث والتنمية حسب مشيئته هو.

وتقدر حكومتي قيام مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بالتنفيذ المنتظم لولايته، بما في ذلك جمع الأسلحة، منذ إنشائه في عام ١٩٩٨. وبما أن عملية السلام قد وصلت الآن إلى مرحلتها النهائية فمن الأهمية الحاسمة أن يُعزز السلام المحقق في بوغانفيل، بعد نهاية الصراع الطويل الأجل الذي استمر عقدا، تعزيزا تاما ولا رجعة فيه. ولكي ينجز مكتب الأمم المتحدة العمل الذي لا يزال مطلوبا إنجازه، فإننا نؤيد تمديد فترة ولايته للمدة اللازمة.

ولكن في الوقت ذاته يجب أن أضيف أن اليابان، بوصفها دولة عضوا وملزمة بحصة تبلغ ١٩,٦ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة، يساورها قلق شديد إزاء التوسع المستمر في ميزانية الأمم المتحدة. ولذا نطلب أن يقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، بعد تمديد ولايته، تقارير تقييم في الوقت المناسب، حتى تستطيع البلدان المعنية، بما فيها اليابان، التحقق من فعالية أنشطته. علاوة على ذلك، نعتقد أن التنسيق والتعاون بشكل أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأجهزة الأخرى ذات الصلة في منظومة

الأمم المتحدة التي تقوم بأنشطة في الميدان من شأنهما أن يشجعا على الإنهاء المبكر لولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يرحب ببعض المقترحات التي قُدمت في وقت سابق في هذا المحفل بشأن خفض حجم هيكله وتشاطره المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن دعم توطيد السلام في أعقاب الصراع هو أحد أعمدة سياسة اليابان الخارجية. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أنه في اجتماع القمة الثالث لمحفل اليابان وجزر المحيط الهادئ، الذي استضافته حكومتي في أيار/مايو من هذا العام، حدد رئيس الوزراء الياباني كويزومي، ورئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة سوماري، وزعماء آخرون لمحفل جزر المحيط الهادئ تعزيز الأمن في منطقة المحيط الهادئ بوصفه أحد الأهداف السياسية ذات الأولوية التي يجب على اليابان وأعضاء المحفل أن يعالجوها بشكل مشترك. وكجهد ملموس في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، بدأت حكومتي في شهر تشرين الأول/أكتوبر تقديم المساعدة للتحسين في مجالات مثل التعليم والصحة العامة والبنية التحتية للنقل، من أجل ضمان الاستقرار في الحياة اليومية لشعب بوغانفيل وتعزيز اقتصاده.

وتعتزم حكومتي الاستمرار في إيلاء اهتمام وثيق للتطورات في عملية السلام في بوغانفيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد تورك كي يرد على الأسئلة والتعليقات المقدمة من الوفود.

السيد تورك (تكلم بالانكليزية): لم تطرح أسئلة محددة أحتاج إلى الإجابة عليها في الوقت الحالي، ولكني أود أن أعرب عن مدى تقديرنا نحن في الأمانة العامة للتعليقات الإيجابية التي استمعنا إليها في هذه المناقشة. ولن نخفق في نقل عبارات التقدير التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن وغيرهم إلى السيد نويل سنكلير. ويسعدنا أن مجلس الأمن يدرك حساسية الوضع الراهن بالنسبة لتعزيز السلام في بوغانفيل.

ويشجعنا بالمثل ما استمعنا إليه من تأييد لاقتراح الأمين العام المتعلق بمتابعة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وأود أن أؤكد مرة أخرى أن هذه ستكون بعثة صغيرة جدا، وهي بعثة ستظل مثلا لفعالية أعمال الأمم المتحدة.

واستمعنا إلى عدد من التعليقات في هذا الصدد، بما فيها تعليق سفير نيوزيلندا، الذي أكد على أنه ينبغي هيكلة الوجود السياسي المستمر بحيث يُضمن الاستماع إلى أصوات جميع أهالي بوغانفيل. وهذا في الواقع مبدأ هام جدا.

أخيرا، نشعر بكثير من الاطمئنان للفهم الذي أُعرب عنه في المناقشة للحاجة إلى السعي إلى الانتهاء من تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في بوغانفيل - الحكم الذاتي والانتخابات، وتدمير الأسلحة، والتنمية والالتزامات التي قُدمت بتنمية بوغانفيل وتوفير المساعدة اللازمة في المستقبل. وكل ذلك يبشر بالخير لمستقبل أعمال الأمم المتحدة في تلك المنطقة ونأمل أن تنجح تلك الأعمال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد تورك على توضيحاته. لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.